النشاط الجماعي

|  |  |
| --- | --- |
| **نوع/عنوان النشاط** | عرض حالة على اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة |
| **مجموع المدة** | 45 دقيقة |
| **الأماكن المطلوبة** | غرفتان فرعيتان |
| **المعدات المطلوبة** | **لوحتان متتاليتا الصفحات وأقلام خطاطة (ماركر)** |

**هدف النشاط**

زيادة المعرفة باستخدام البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، بما في ذلك معايير القبول والمسائل المتصلة بموضوع الحالة.

**الدينامية**

يعطي الميسِّر التعليمات لجميع المشاركين (3-5 دقائق).

تناقش كل مجموعة فرعية هذا التمرين (30 دقيقة)

يقوم مقرِّر واحد عن كل مجموعة بعرض الاستنتاجات في جلسة عامة (5 دقائق لكل منهما – أي ما مجموعه 10 دقائق).

**المهمة**

يتم تقسيم المشاركين إلى مجموعتين: إحداهما تُمثل منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة وتمثل الأخرى الحكومة. مناقشة الحالة المعروضة أدناه في المجموعتين والتصدي للمسائل المعيَّنة، سواء كنت تُمثِّل منظمة الأشخاص ذوي الإعاقة أو تُمثِّل الحكومة.

"سوفانا" هي مديرة المحل في نشاط تجاري تملكه إحدى الأسر في العاصمة. وهي تسافر إلى بلدتها بسيارتها وأصيبت في حادث سيارة أصبحت بعده مصابة بالشلل في نصفها الأسفل. وهي الآن قعيدة في كرسي متحرك، ولكنها مستعدة للعودة للعمل في المحل.

وليس من السهل عليها الوصول إلى المحل الذي تعمل فيه، لوجود سلالم كبيرة في المدخل، ولعدم وجود دورة مياه يسهل الدخول إليها بالكرسي المتحرك، كما أن المنضدة مرتفعة أكثر من اللازم. وهي تكتب إلى أصحاب المحل وتطلب العودة إلى العمل، ولكنهم يرفضون قائلين إنها لم تعد تستطيع القيام بعملها. ولا يقدمون أي أسباب لهذا الزعم.

وتأتي سوفانا لتشكو إليك، لأنها تعرف أن منظمتك غير الحكومية يديرها أشخاص من ذوي الإعاقة وهي تثق بهم. وهي تريد أن تفعل شيئاً ما، ولكنها لا تعرف ماذا تفعل.

أنت تتكلم مع صاحب المحل، وهم يقولون إن طلبات سوفانا مكلِّفة للغاية ويصعب الوفاء بها، وعلى أي حال كان من المرجح أنها ستترك عملها لتبدأ تكوين أسرة قريباً، لأنها تزوجت مؤخراً. ويقولون إنهم لا يتحملون أي مسؤولية بموجب العقد لإعادتها إلى العمل. وأنت تتكلم أيضاً مع أحد الموظفين العموميين في وزارة العمل ويخبرك بأن هذه المسألة هي مسألة خاصة/تعاقدية ولا ينبغي للدولة أن تدخل فيها. ويلاحظ أنه لا يوجد أي شيء في القانون يفرض على صاحب المحل أن يعيدها إلى العمل. ويلاحظ أيضاً أن سوفانا ليست مواطنة ولذلك فإنها لا تندرج تحت كنف مسؤولية الحكومة. وتوضح سوفانا أن هذا صحيح، ولكنها مقيمة بصورة قانونية وقد عاشت في البلد لمدة 15 سنة.

وتقرِّر سوفانا أن ترفع دعوى في محكمة المقاطعة. وقد صدر الحكم لصالحها ولكن صاحب المحل يستأنف ضد الحكم ويكسب القضية. ولم تقدِّم أيٍ من المحكمتين أسباباً تفصيلية لحكمها. وهناك قضايا متأخرة كثيرة أمام المحكمة الدستورية كما أن هناك جدالاً بشأن التعيينات الأخيرة في المحكمة حيث جاء جميع القضاة من شمال شرق البلد، المتحالف مع الرئيس الحالي. وتعتقد سوفانا أنه من غير المجدي متابعة الإجراءات القانونية أبعد من ذلك.

وأنت تقرِّر أن تكتب إلى اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وكانت الحكومة قد صدَّقت منذ عهد قريب على البروتوكول الاختياري وأنت مهتم باستخدام ذلك كحالة اختبارية يمكن الرجوع إليها.

**ممثل منظمة الأشخاص ذوي الإعاقة:**

* الاسترشاد بالقانون الدولي المتصل بالموضوع وبناء حجج قانونية على أساس الاتفاقية/القانون الدولي لدعم القضية
* صياغة موقف دعوي بشأن الإجراءات التي ينبغي أن تتخذها السلطات.
* تعيين الاستراتيجيات البديلة لعرض الحالة على اللجنة

**الحكومة:**

* النظر فيما إن كانت الحالة مقبولة أمام اللجنة: تعيين الحجج المؤيدة والمعارضة لقبول الحالة وتعيين أي معلومات إضافية قد تحتاجها للتدليل على عدم القبول.
* الاستشهاد بالقانون الدولي (وخاصة الاتفاقية)، والاحتجاج بأن حالتها ليست مسألة تمييز ضد شخص من ذوي الإعاقة، وأن الاتفاقية لا تتصل بهذه الحالة